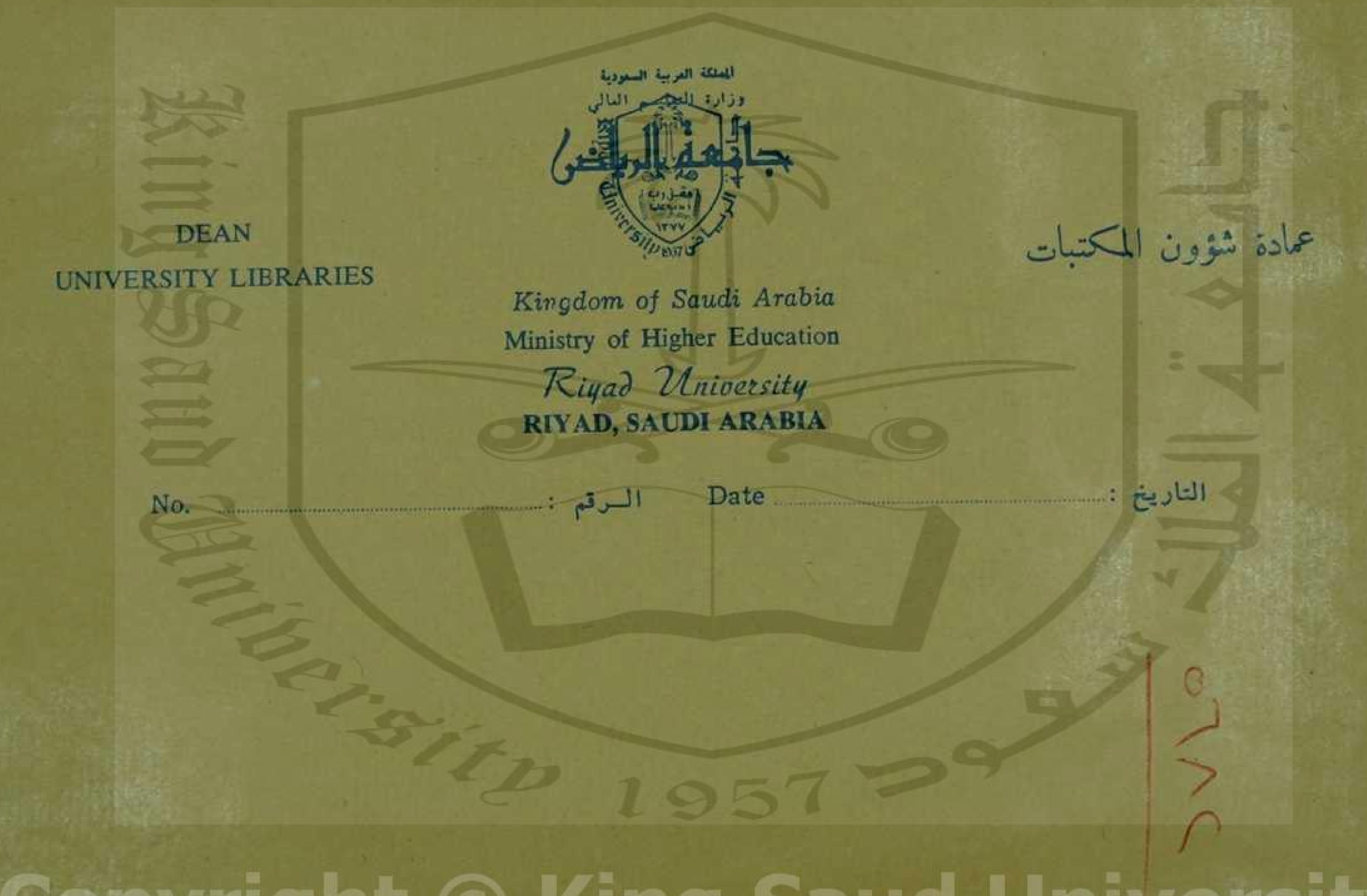


DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. .... : الـرقم   Date .... : التاريخ

٢٧٦٥

٢٧٦٥



(حاشية فى الصرف) . كتبت فى القرن الثالث عشر الهجرى تقديرا .

١٩ ق ١٩س ١٦,٥×١١سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

١ ـ الصرف والوضع ، اللغة العربية

أ ـ تاريخ النسخ .

حاشية على
الحرف

٢٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

صارفا لعنان اللسان نحو حمده وثانيا
لوجه الثناء جهات وجهه ومصليا
على محمد رسوله وعبده وعلى آله وصحبه
العاملين بامره ونهيه فلما كان تاليف
هذه الرسالة لكونه امرا ذا بال مقتضيا
للتصدير بالبسملة والحمدلة بمقتضى حديثي
الابتدا بسمل المولى المؤلف رحمه الله صريحا
وحمد ضمنا ليكون جامعا بينهما في الابتدا
بقدر الامكان فلا يلزم عليه ترك الحمدلة
راسا ولا ترك العمل بحديثها قوله اعلم خطاب
عام لمن نظر الى هذه الرسالة منقوشة
او القى السمع وشهد ملفوظة مريد المعرفة
ما فيها صدر به اشعارا بان ما بعده يجب
الاصغاء اليه كما لا يخفى وانما قال اعلم ولم
يقل

يقل اعرف اذ متعلق العلم يكون مركبا غالبا
وهو ها مركب هاهنا وانما لم يقل افهم
لشيوع استعماله في سبق المامور بفهمه بخلاف
اعلم فانه اعم والتصريف لقب للعلم الذي
يعرف احوال الكلم من حيث الصيغة
وكذا الصرف وانما اثر التصريف على اشعارا
بكثرة التصرفات والتغيرات الواقعة
في هذا العلم ووقوع الصرف في بعض
الكتب لكونه ثلاثيا ومناسبا لاسم
العلم الذي هو قرينته وهو لفظ
النحو ولكل وجهة قوله خمسة وثلا
ثون بابا اي بالاستقرا اذ لا منع عند
العقل عن الزيادة وهو متفق
عليه فيما بينهم وان وقع الاختلاف
في تسمية بعض الابوب ملحقا
وبعضها مزيدا فيه كما سيجي قوله
ستة منها للثلاثي المجرد بضم
الثاء منسوب الى ثلاثة على خلاف
القياس وكذا الرباعي والخماسي

ومتعلق المعرفة يكون بسيطا صح

الصرف

ثون

على خلاف القياس
لان القياس بفتح الثاء
ثلاثي

والسداسي كذا صححوه وعرف الثلاثي بانه
ماكان ماضيه على ثلاثة احرف ويرد عليه
انه لا يصدق على نفس الماضي وهو
ظاهر ويمكن دفعه بان يقال اذ كان
الذي ماضيه على ثلاثة احرف ثلاثيا
يكون نفس الماضي ثلاثيا بطريق
الاولى فان قيل الابواب الستة المذكورة
غير الثلاثي فالوجب ان يقال الثلاثي
بدون اللام الجارة لئلا يفهم المغايرة
قلنا العينية باعتبار الذات والغيرة
باعتبار المفهوم والمعنى ان الابواب
الستة مخصوصة لان يصدق
عليها مفهوم الثلاثي كما يجوز ان يقال
الانسان حيوان باعتبار الاتحاد
الذاتي وان يقال الانسان لا حيوان
باعتبار التغاير المفهومي بالتاويل
المذكور قوله فعل يفعل اي باب
فعل يفعل سمي كل من باب الثلاثي
باضافة الباب الي الماضي والمضارع
وقيل

قوله وهو ظاهر لانك اذا قلت مثلا الا [illegible] فيكون ستة لنسبة [illegible] عين الستة

وقيل باب فعل يفعل اه ولم يسم بالمصادر
كما في المزيدات لوقوع الاختلاف بين
ابوابه بالماضي والمضارع فقط دون
المصادر اذ لا قياس لمصادرها بخلاف
المزيدات فان مصادرها قياسية
مطردة لافعالها لا يقال كما اختلفت
ابواب المزيدات بالمصادر كذلك
اختلفت بالافعال فلم لم يسم بها
لان المصدر اصل والتسمية بالاصل
اولى قوله وعلامته اه هذه هي العلامة
اللفظية وعلامته المعنوية ما اشار اليه بقوله
وبناؤه يكون للتعدي غالبا قوله المتعدي
نصر زيد عمرا اه في هذا المثال حدث قائم
بفاعل نصر وهو زيد متعلق الي المفعول له
تعلق الوقوع عليه وهو عمرا بخلاف
الخروج في قولنا خرج زيد فانه حدث
قائم بفاعل خرج وهو زيد ولكن لم يتعلق
الى اخر تعلق الوقوع عليه وان جاز
تعلقه بنوع اخر كالظرفية والغاية

وغيرهما وانما قُدِّم هذا الباب على
الثانى لشدة الاختلاف فيه بين الماضي
والمضارع من حيث الثقل والخفة فان
الضمة اثقل الحركات والفتحة اخفها
واما من قدم هذا الثانى عليه كما وقع
فى بعض الكتب فقد نظر الى الاختلاف
بينهما من حيث العلو والسفل
والمولى المؤلف اختار الحيثية الاولى
ايثاراً لما اختاره الامام الاعظم فى
فى المقصود قوله الباب الثانى قدم
على الثالث لوجود الاختلاف فيه بين
الماضى والمضارع وكثرة استعماله بخلاف
الثالث قوله الباب الثالث قيل اما لان
اشتراط فيه كون العين واللام من حروف
الحلق ليُقاوم خفة فتحة العين ثقل
حرف الحلق فتحصل الخفة للكلمة وفيه
انه يوجب ان يشترط حرف الحلق
بالفتحة كما لا يخفى والاولى ان يقال
لما كان وضع هذا الباب على الفتح

الذى

الذى هو اخف الحركات واضعفها مع كونه
على خلاف الاصل اشترط فيه اثقل الحروف
واقواها ليحصل التعادل بين القوة والضعف
والخفة والثقل ولفظ الشرط يشعر ان كل ما كان
من هذا الباب لابد فيه اي يوجد حرف من تلك
الحروف وليس كل ما وجد فيه حرف منها
يلزم ان يكون من هذا الباب لان الشرط
لا يوجب المشروط وانما قدمه وان على خلاف
الاصل على الباب الربع لمناسبة ماضيه بماضى
الاول والثانى قوله وهى ستة الحاء اه اثر
هذا الترتيب ليوافق الترتيب الواقع فى
حروف التهجى تسهيلاً لضبطه على المتعلم
المبتدئ بالف المتعلم لكن اخر الهمزة لاشتراكها
مع الهاء فى المخرج ولكونها فى حكم حرف العلة
قوله الباب الرابع قدم على الخامس
لوضعه على الاختلاف الذى هو الاصل
وقدم الخامس على السادس لاطراده
وشذوذ السادس مع كون الضمة اقوى
قوله وَجِل اي خاف قوله نحو حسب

يحسب على اللغة الشاذة وفيه لغة اخرى
موافقة للقياس وهى فتح العين فى المضارع
قوله وبق اي هلك قوله وهو على
ثلاثة اقسام لما كان الزايد اما واحد
او اثنين او ثلاثة لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل كان المناسب ان يكون المزيد
على الانواع الثلاثة قوله الاول ما زيد
فيه حرف واحد اه يقال له الرباعي وهو ما كان
ماضيه على اربعة احرف وهو كتعريف الثلاثي
في الورود والدفع وانما قدمه على النوعين
الاخيرين لوحدة الزايد فيه وتعدده فيهما
قوله الاول افعل اى باب افعل سماه
به وان كان المشهور تسميته بالافعال
لان الغرض هاهنا معرفة الزايد وهو في
الماضي والظاهر واضح وكذا في ساير المزيدات
او لانه لحقه بالثلاثي وسماه بما سماه به
وكيفية معرفة الزايدات يقال ان افعل
اصله فعل ثلاثيا مجردا وازدنا ان نجعله
رباعيا مزيدا على الثلاثي منقولا الى باب

الافعل

الافعل وله قاعدة وهي زيادة الهمزة في
اوله فزدناها فيه وقلنا افعل وهو فعل
ماض ويُفعِلُ في مضارعه بضم الياء
وكسر العين افعالا في مصدره وكذا
اكرم واخرج وغيرهما قدمه على باب
التفعيل لوقوع الزائد في الاول في هذا
الباب قوله وقد يكون لازما
نحو اكب وكذا اعرض يقال كبه
على وجهه اى القاه فاكب اي سقط
وعرضه اى اظهره فاعرض اى
اظهر فهذان كل منهما متعد في الثلاثي
ولازم بعد النقل الى باب الافعال قيل
لانا لا نثبت لهما في ما بيناه وفي مختار
الصحاح جحمه فاجحم اي كفه فكف
عنه وهو من النوادر مثل كبته فاكب
الى هنا كلامه فعلى هذا وجد له ثالث
كما لا يخفى قوله بين الفاء والعين
يعني ان الزائد هو الاول لانها ساكنة
والحكم بزيادتها اولى وقيل هي الثانية لانها

مجاورة لآخر الكلمة الذي هو محل التغير وجوز
سيبويه كلا الامرين قدم هذا الباب على
المفاعلة لمناسبته باب الافعال في مجيئه
لمعان كثيرة مثل الكثير والازالة والنسبة
الى اصل الفعل ووجود الشئ على صفة كما ان
الافعال كذلك وتجئ لمعان كثيرة قوله وقد يكون
في الفاعل اه فان قيل التكثير في الفاعل والمفعول
لا ينفك عن التكثير في الفعل فما وجه مقابلة كل
منهما بالاول قيل الغرض الاصل في كل
من الاخيرين كثرة الفاعل والمفعول وان
وجد معه كثرة الفعل فبالنظر الى هذا صح
التقابل ولا يخفى انه يجوز ان يوجد الثلاث
جميعا مثل غلقنا الابواب ودفعه بان
الكثرة في الفاعل ههنا مستفادة من ضمير المتكلم
الغير لا من البنا لانه غير مفيد اذ هو جار
في قولنا غلقت الابواب بان يقال ان كثرة
المفعول ههنا مستفادة من صيغة الجمع مع انهم
لم يعتبروه وجعلوه مثالا لكثرة المفعول
كما لا يخفى ولو تعرضوا له لكان اولى اللهم

الا

الا ان يحمل هذا على الاعم من الاجتماع والانفراد
وبناؤه للمشاركة بين الاثنين يعني يفعل
احدهما بصاحبه ما يفعل صاحبه به الا
انه اسند الفعل الى احدهما صريحا والى الاخر
ضمنا على معنى ان يكون فاعله الصريح مفعولا
ضمنا ومفعوله الصريح فاعلا ضمنا والبادي للفعل
هو الفاعل الصريح قيل وجه الاتحاد على الابواب
الثلاث هو ان الزايد اما في الاول او في الوسط فان
كان في الاول فهو الافعال وان كان في الوسط
فهو لا يخلو اما ان يكون بين الفاء والعين
وهو المفاعلة او بين العين واللام على ما ذهب
اليه البعض وهو التفعيل ولا يوجد الزايد في
الاخر في هذا النوع بالاستقراء والالتباس
فلا يكون الا ثلاثة ابواب هو ما زاد
فيه حرفان اه يقال له الخماسي وهو ما كان
ماضيه على خمسة احرف وهذا التعريف مثل
ما سبق في الودود والدفع قيل كانت ابوابه
خمسة ليوافق عدد ابوابه عدد حروفه
انما قدم على السادس لقلة حروفه بالنسبة

اليه قوله وبناؤه للمطاوعة نحو قطعته فانقطع
وقد تجئ لمطاوعة افعل ازعجته فانزعج واقحمته
فاقحم معنى الاول بعدته فبعد ومعنى الثاني
ادخلته في الشيئ بعنف فدخل ولا يبنى
هذا الباب الا مما فيه تاثير وعلاج اى اثر
ظاهر ليظهر معنى المطاوعة ولهذا حكم بالخطاء
في قولهم عدمت الشيئ فانعدم واما قولهم قلته
فانقال فلكون تحريك اللسان اثر ظاهر
وانما قدم على الافتعال لكون الزائد فيه جميعا
في الاول قوله الباب الثاني افتعل اه انما قدم
على الثالث لكون بعض الزايد في الاول
وبعضه في الوسط بخلاف الثالث لان
بعض الزائد فيه في الاخر ومجيئه لمعان
كثيرة كان اكثر فائدة فكان اهم قوله وبناؤه
للمطاوعة ويجئ ايضا للاتخاذ اختبز اي
اتخذ الخبز واختار اى تخذ الخير واستند
اى اتخذ وسادة ولزيادة المبالغة نحو
اكتسب اى اجتهد في فعله بقصد ولهذا
قيل في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها

ما اكتسبت

ما اكتسبت تنبيه على لطف الله تعالى
في قضائه بعباده ورحمه لهم ذكر الكسب
في جانب النفع والثواب والاكتسابا
في جانب الزجر والعقاب اشارة الى انه
تعالى يثيب على شيئ وان وجد بغير قصد
واختيار ولا يعاقب الا على فعل يصدر
عن صاحبه بقصد واختيار وتكلف وقد
يجئ بمعنى تفاعل نحو اختصم اى تخاصم
وبمعنى فعل نحو اجتبذ اى جذب قوله
الباب الثالث افعل قدم على التفعيل وان كان
الزائد فيه جميعا قبل الاخر مع كونه
اكثر استعمالا وفائدة لمناسبة الافتعال
في زيادة الهمزة في الاول قوله وبناؤه لمبالغة
اللازم يعني مجيئه للون او عيب قوله
وقيل للالوان ليس للاختلاف بينهم
بل للتصريح لما اعتبرا في هذا الباب من
الالوان او العيب بعد ان يكون لمبالغة
اللازم ولو قيل موضع وقيل مع الالوان
لكان اظهر بمعنى قولهم احمر زيد حصل

لہ حمرة قوية ومعنى اعور زيد وقع في
احد عينيه علة قويه تمنع الابصار
قوله وبناؤه للتكليف ويجئ ايضا للاتخاذ
نحو تعمم اى اتخذ العمامة وتبنا اى اتخذ
ابنا وللتجنب اى الدلالة على بعد الفاعل عن
اصل الفعل نحو تفسق اى تجنب عن
الفسق واحترز عنه وتهجد اى تجنب عن
الهجود وهو النوم وللتدرج اى للدلالة
على حصول اصل الفعل مرة بعد اخرى نحو
تعلم وتجرع اى شرب الماء جرعة بعد جرعة
ومنه تفهمت المسئلة او الكتاب اذ فهمهما بالتدريج
لا دفعة ولا يخفى ان الفرق بين هذا المعنى وبين
التكليف على ما قاله المصنف غير ظاهر اللهم الا ان
يعتبر في التكليف المشقة ويحمل التدريج
على الاعم منهما وللمطاوعة نحو كسرته فتكسر
وبمعنى الطلب مثل استفعل نحو تكبر
وتعظم اى طلب ان يكون كبيرا وعظيما
ويقال تخصيص التكليف بالذكر من بينهما
لغلبته في هذا المعنى واشتهاره اوللتحمل

على

٨

على حذف المعطوف تقديره وبناؤه للتكليف
وغيره كما يبين في موضعه قدم هذا الباب على
باب التفاعل لكونه اكثر فائدة واستعمالا قوله
وبناؤه للمشاركة يعني في الغالب وقد يجئ
للتكليف نحو تجاهل اى اظهر الجهل من نفسه
والحال انه قوله فيه والفرق بين التكليف في — ليس بجاهل صح
هذا الباب وبينه في باب التفعل ان المتحلم
يريد وجود الحلم لنفسه بخلاف المتجاهل
فانه لا يريد وجود الجهل لنفسه وبمعنى
فعل نحو توانيت في الامر اى ونيت من الوني
وهو الضعف وللمطاوعة فاعل نحو باعدته
فتباعد وفرقوا بين التفاعل والمفاعلة بان
البادى للفعل في المفاعلة معلوم دون التفا — عل
ولهذا يقال لمن قال ضارب زيد عمروا اضارب
زيد عمروا على سبيل الانكار ولا يقال ذلك
لمن قال تضارب زيد عمروا قوله هو ما زاد
فيه ثلاثة احرف اه يقال له السداسي
وهو ما كان ماضيه على ستة احرف ايرد عليه
ما يرد على اخويه وجوابه جوابه فان قيل

هذا التعريف يصدق على مثل اسمّع وادّارك
مع انه من الخماسى فلا يكون تعريف الخماسى
جامعا ولا تعريف السداسى مانعا اجيب
بان التعريف للخماسى المطلق والسداسى
المطلق يعنى من حيث هو لا باعتبار
امرٍ زايدٍ لا لمطلق الخماسى ومطلق السداسى
اى لما صدق عليه من الافراد لان التعريف
للماهية لا للافراد فلا خلل فى كل من التعريفين
فان تعريف الخماسى وهو كون الماضى على خمسة
احرف من حيث هو من غير اعتبار امرٍ زايدٍ
من الادغام وزيادة الهمزة لاجل الابتداء
غيرها من الاعتبارات صادقا عليهما وتعريف
السداسى بهذه الحيثية غير صادق عليهما
بل صدقه باعتبار الامر الزايد فانطبق
تعريفا كل منهما عليه قوله وهو اربعة ابواب
اه هذا مبنى على اعتبار الحاق البابين منه
بالمزيد واما عند من لم يعتبره فهو ستة وان
كانت ابوابه عند من اعتبار الالحاق
اربعة ليقاوم الخفيف الحاصلة من تعليله
ثقلا

ثقلا الحاصل من كثرة حروفه ووجه كونه
ستة ابواب لتوافق عدد ابوابه عدد حروفه
كما فى الخماسى وقيل لطلب الفعل الظاهر
انه ليس الغرض من هذا القيد بيان
الاختلاف بان يكون بناؤه عند البعض
للتعدية او للزوم وعند بعض اخر للطلب
بل الغرض منه تنصيص لما هو المشهور
من معانيه او الغالب فى استعماله مع
قطع النظر عن التعدية واللزوم وان
كان غير خالٍ عن احدهما فى جميع معانيه
الا يرى انه يجئ للتحول مع اللزوم نحو
استحجر الطين ولاصابة الشئ على صفة مع
التعدية نحو استعظمته اى وجدته
عظيما واستسمنته اى وجدته سمينا و
بمعنى فعل مع اللزوم نحو استقر بمعنى
قر وقيل هو للطلب كانه يطلب القرار
وطريق معرفته مع الطلب جعل اصل
الفعل مفعولا لطلب نحو استخرجته اى
طلبت خروجه قدمه على باب الافعيعال

لكثرته معنىً واستعمالاً ووقوع الزوايد جميعا
في الابتدا قوله الباب الثاني افعوعل اه قلبت
الواو ياءً لسكونها وانكسار ماقبلها
بين العين واللام هذا عند البعض وقال بعضهم
الزائد هو الواو والعين بين الفاء والعين
وقيل الزائد هو العين الثاني بالاتفاق قدمه
على باب الافعوال لتقدم اكثر زوايده على
مذهب البعض وقدم باب الافعيلال لتاخر
بعض زوايده ولقلة استعماله حيث لا يبنى
الا مما فيه لون او عيب قوله هذا الباب ابلغ
بناءً على ماقالوا من ان زيادة الحرف تدل على زيادة
المعنى قوله وواحد للرباعي لما فرغ من الثلاثي
ومزيداته شرع الرباعي وتوابعه وانما اخره
عن مزيدات الثلاثي مع ان المناسب تقديمه
لتجرده عن الزوايد واصالة جميع حروفه
لئلا يفصل بين الاصل وفرعه ويذكر كل
اصل من الثلاثي والرباعي مع فروعه ومتشعباته
وملحقاته ومزيداته قوله وهو باب واحد قيل
وانما لم يتصرف فيه وجعلوه واحد لثقله بكثرة

باب الافعوال على صح

في صح

صح

الحرف

الحروف ولان عين الماضي فيه لما كانت ساكنة
وجب ان لا يتعدد فاذا لم يتعدد لا يتعدد مضارعه
اذ تعدده تابع لتعدد الماضي وانما تعدد
ابواب مزيد الرباعي لعدم سكون العين
في اكثرها مثل احرنجم واقشعر قوله وهو باب
فعلل اه وانما سكنوا عينه لئلا يلزم توالي
اربع حركات وعينوها بالاسكان للزوم
الابتدا بالساكن في الاول وابطال البناء على الفتح
في الاخر والتقاء الساكنين عند اتصال بعض
الضماير في اللام الاول قوله دحرا اي دوّر
دربخ اي طأطأ راسه وتواضع وخضع
وعلى هذا تفسيره بذل كما وقع في بعض
الكتب تفسير باللازم كما لا يخفى قوله الاول
فوعل قلبت الواو ياءً في مصدره السماعي لوجود
المقتضي وبه لا يبطل الالحاق اذ المعتبر
في الالحاق المصدر القياسي لا السماعي
ولهذا لا يجوز القلب في الماضي والمضارع
والمصدر القياسي من الملحقات مثل
جهور اه ولذا نظايره من الواوي

والياء واما القلب فى فعلى وفعلاة
مع انهما ماضى ومصدر قياسى فلوقوعه
فى الاخر وهو غير معتبر فى الالحاق
لكونه محل التغير فانهم قالوا علامة
الحاق الفعل بالفعل اتحاد المصدرين
القياسيين بحيث يقع فاء الملحق وعينه
ولا اعتبار باللام لكونه محل التغير
فى المجرد والمزيد فيه وعلى هذا ينبغى
اخشوشن واجلوذ واحمار دون استخرج
باحرنجم لموافقتها به فى الفاء والعين حيث
وقعتا فيهما بعد الواحد بخلاف استخرج
فان الفاء والعين فيه وقعتا بعد الثلاثة
كذا فى بعض الشروح وانما قدمه على باب
فيعل لقوة الواو فيه قوله حوقل اى
ضعف عن الجماع قوله بيطر هو من البطر
وهو الشق قدمه على باب فعول لكون الزائد
فيه بين الفاء والعين قوله نحو جهور من
الجهر وهو ارتفاع الصوت قدمه على باب فعلل
لتقدم موضع الزايد فيه على موضعه فى فعلل
قوله

موقع فاء الملحق وعينه صح

قوله جلبب اى لبس الجلباب وهى
الملحفة فان قيل لم لم يدغم هاهنا مع وجود
شرطه اجيب لانه لو ادغم لبطل الالحاق
اذ التغيير فى المدغم دون المدغم فيه مع انه لو ادغم
لوقع التغيير فى العين بالتحريك وهو مبطل
للالحاق قدمه على باب فعلى لموافقة وزنه
وزن المجرد صورة قوله بزيادة الياء قلبت الياء فيه
ومصدره القياسى الفا لوجود المقتضي وفى مصدره
السماعى همزة لوقوعها فى الطرف بعد الف زايدة
ولا يبطل الالحاق لما مر قوله سلقى اى نام
على قفاه وما وقع فى بعض الشروح من التفسير
بلبس القلنسوة فغير معلوم الاصل والظاهر
انه من الناسخ او مبنى على ان يكون النسخة
قلنس موضع سلقى ووجه الضبط فى كون
هذه الابواب ستة هو ان يقال ان الزايد
فيها لاجل الالحاق اما ان يكون فى الوسط
او فى الاخر اذ لا زيادة لاجل الالحاق
فى الاول كما صرحوه فان كان فى الوسط
فلا يخلو اما ان يكون بعد الفاء او بعد العين

فان كان بعد الفا فلا يخلو من ان يكون واو
او يا فان كان واوا فهو الاول وان كان ياء فهو الثاني
وما كان بعد العين فهو ايضا اما واو او ياء فالاول الثالث
والثاني الرابع وان كان في الاخر اما ان يكون بالتكرير :.
او بغير التكرير والاول الخامس والثاني السادس
قوله ومعنى الالحاق اي الحاق الفعل بالفعل بقرينة
اعتبار المصدر فيه واما الالحاق مطلقا فهو جعل
مثال على مثال ازيد منه ليعامل معاملته من التصغير
والتكسير والنسبة وغيرها كذا ذكر في بعض الشروح
قوله وثلاثة لما زاد على الرباعي اه لما فرغ من الرباعي
المجرد وملحقاته ٧ على المزيد لكون مناسبة الملحق
للملحق به اوفر واتم من مناسبة المزيد للمزيد عليه
الا يرى انهم جعلوا ملحق الثلاثي من الثلاثي في الاعتبار
بخلاف المزيد قوله على نوعين جعله نوعين نظر
الى كون الزايد واحدا او متعددا قوله النوع الاول
قدم لكون الزايد فيه واحدا قوله النوع الثاني
يعني النوع الثاني بابان باعتبار الاختلاف في
زيادتهما قوله احرنجم اي اجتمع وقيل اي ازدحم
يقال حرجمت الابل فاحرنجم اذا رددت بعضها

الى

٧ اراد ان يشرع في بيان مزيداته وقدم الملحق به صح

الى بعض فارتد ووقع الازدحام قدم هذا الباب
على باب افعلّ لكون الزايدين جميعا قبل الاخير
في هذا الباب قوله واذا انتشر شعر بجلده مع
الخوف والظاهر ان انتشار شعر الجلد من
لوازم حركة الجلد مع الخوف ولهذا قد يفسر
بانتشار الشعر وقد يفسر بتحرك الجلد وجه
كون مزيد الرباعي على ثلاثة ابواب هو ان
الزايد فيه اما واحدا او متعدد فالاول الاول
والثاني اما ان يكون بعض الزايد فيه بالتكرار
اولا فالاول الثاني والثاني الثالث وهذا وجه
سبق للمجرد الضبط كما سبق لا لتحقيق الحصر
كما لا يخفى قوله تجلبب وهو باب تفعلل
وهو مشترك بين المزيد والملحق والفرق كون
حرفها غير التاء اصلية في المزيد وكون حرف
الاخير زايدا في الملحق قدمه على باب تفعول
لكون الزايد للالحاق فيه صحيحا وقدم هذا
الباب على تفعيل لكون الواو اقوى في المخرج من
الياء قوله والياء بين الفاء والعين اه يعني هو
من الشيطن بمعنى الحبل وقيل الياء اصلية

والنون زائدة من شاط اى هلك وضاع فقوله
تشيطن معناه على الاول تشبه بالشيطان فى التمرد
والاتيان بفعل مكروه الذى هو كحبل الحِبالة
التى يصاد بها وعلى الثانى فَعَلَ فعلاً مكروها
يوجب الهلاك والضياع ولفظ الشيطان على الاول
منصرف لكونه على وزن فيعال وعلى الثانى غير منصرف
لكونه على وزن فعلان قدم هذا الباب على تفعول
لكون الزائد فيه قبل العين على ما اختاره ∴
قوله ترهوك اى مشى يتبختر وهو التحرك
والميلان قدمه على باب تفعل لتوسط الزائد
فيه ولتأخره فى ذالك قوله الخامس تفعل
ذكر فى بعض الكتب بدل هذا الباب باب
تمفعل مثل تمسكن اى اظهر الذلّ وتمدرع
اى لبس الدرع وتمندل اى لبس المنديل
لعل المولى المؤلف رحمه الله اختار هذا وترك
ما ذكر غيره بناء على انه لا يوجد الالحاق فى
الاول الكلمة وقولهم تمسكن وتمدرع وتمندل
شاذ والقياس تسكن وتدرّع وتندل واما التاء
فى اوايل هذه الالفاظ فللمطاوعة لا للالحاق

كذا حقق

كذا حقق فى بعض الشروح واعلم ان ما زاد
على الثلاثى باعتبار الالحاق لا يلزم ان يوجد
له اصل بالماضى والمضارع والمصدر فى الاستعمال
بل يكفى فيه بمجرد الغرض والتقدير فلا يرد
ان يقال ان بعض هذه الملحقات لا يسمع له اصل
فى الاستعمال كيف يعد من مزيد الثلاثى
بطريق الالحاق اذ اللازم هو التعدد لا التحقق
قوله والثانى للملحق احرنجم اه اُخِر عن ملحق
تدحرج لكثرة حروفه وقلة حروف ذالك
وعن مزيد الرباعى لتفرعه عليه واعلم انهم
اختلفوا فى هذين البابين فجعلهما بعضهم
من ابواب السداسى باعتبار الاشتمال
على الحروف الستة وبعضهم جعلهما من ملحق
احرنجم باعتبار موازنتهما له ووجود ما اعتبر
فى الالحاق فيهما وكلا الاعتبارين صحيح اذ
الفرق ما ذكر من الابتدا الى ههنا عندك
عرفت ان جميع ابواب الافعال خمسة
وثلاثون ستة للثلاثى المجرد وثلاثة
للرباعى المزيد على الثلاثى وخمسة للخماسى

واربعة للسداسي على الاختلاف كما سبق
وواحد للرباعي المجرد وستة لملحق دحرج
وثلاثه لمزيد الرباعي وخمسة لملحق تدحرج
واثنان لملحق احرنجم على الاختلاف
المذكور فظهر ان العدد المذكور لجميع الابواب
مما اتفقوا عليه والاختلاف بينهم انما وقع
في عدد بعض الاقسام واسقاط البعض
عن درجة الاعتبار هذا هو الموعود
في اول الرساله قوله ثم اعلم عطف
على ماذكر في اول الرسالة ولما كان
معرفة الاقسام الثمانية وضبطها وحفظ
الابواب السبعة وجمعها مما لابد منه
للمبتديين من المتعلمين تعرض لبنائها
اجمالا اهتماما لشانهما وصدر كلا منهما
بلفظة اعلم تنبيها على انها مما يجب
الاصغى له ويلتفت اليه مع الايقاظ
والا فله الاكتفى بما ذكر في الابتدا
قوله اما ثلاثي مجرد سالم اه يعني ان

الفعل

الفعل ينقسم بالقسمة الاولي الى الثلاثي
والرباعي اذ لم يبين منه خماسي ولا ثنائي
بشهادة التتبع والاستقرا وللمحافظه على الاعتداد
لئلا يؤدي الخماسي الى الثقل والثنائي الى
الضعف عن قبول ما يتطرق اليه من التغيرات
ثم بالقسمة الثانية الى المجرد والمزيد فيه لانه
لا يخلوا من ان يكون باقيا على حروفه
الاصلية او زيد عليها ثم بالثالثة الى السالم
وغير السالم لعدم خلوه من ان يكون
احد اصوله حرف علة او ملحقا بها او لا فصارت
الاقسام ثمانية بالضرورة ووجه الترتيب
الذكري بين هذه الاقسام غني عن البيان
وانما قدمها على الابواب السبعة لمناسبة
اساميها لما تقدم من ابواب التصريف
والمناسب للمقدم مناسب التقديم
قوله اما صحيح اه سمي به لصحته
وثبوته على حاله ويقال له سالم ايضا
لسلامته عن التغيرات الجاريه في
غيره قدمه على سائر الابواب

للشرفه ولا فرق بين الصحيح والسالم
فكل صحيح سالم وبالعكس ولهذا عرّفه
بتعريف يطلق على السالم وفرق البعض
بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فعنده
كل سالم صحيح من غير عكس **قوله** ليس
في مقابلة الفاء اه المقابلة الموازنة وهو ان يقابل
حروف الموزون مثل نصر بحروف الميزان وهو فعل
وانما عينت الحروف المذكورة للوزن لان مجموعها
لفظ فعل وهو اعم الافعال معنى انه مشتمل على مع مح
حروف المخارج الثلاثة وان فك تركيب الوزن
وعبّر باسماء حروفه يمكن جعله وزنا للحركات
بالحركات المختلفة فلو ركّب وتلفظ بالمسمّيات
وقيل فعل لتوهم اختصاصه ببعض الهيئات
المحتملة فلهذا اتى بالاسماء دون المسميات **قوله**
والهمزة والتضعيف عطف على قوله حرف من حروف العلة
ولو ذكرهما بالتنكير لكان اظهر ولم يذهب الوهم
الى احتمال العطف على قوله الواو والياء والالف
بسبب القرب واشترط خلو الصحيح عنها الترتب
احكام حرف العلة من الابدال والحذف عليهما
قوله

قوله نحو نصر على وزن فعل فنونه فاء وصاده
عين وراؤه لام **قوله** واما مثال قدمه على الاجوف
لتصدر حرف العلة فيه وتوسطه في الاجوف ولقربه
الى الصحيح في بعض تصاريفه وانما سمّي بالمثال لمماثلة
ماضيه بماضي الصحيح في عدم الاعلال ولكون
امره مثل امر الاجوف في الوزن نحو عِدْ وبِعْ
قوله قال وكال اه اصلهما قول وكيل قلبت
الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وانما
وجب القلب في هذه الصورة لئلا يلزم اربع
حركات متواليات اثنان تحقيقيان وهي
حركتها وحركة ما قبلها واثنان تقديريتان
لان الواو في حكم الضمتين والياء في حكم الكسرتين
كذا قالوا والمراد من القلب ان تلفظ بالالف مكان
الواو والياء وتعويضها عنهما بعد حذفهما لا القلب
الحقيقي لان القلب الحقيقة بحقيقة اخرى
ممتنع كما بين في موضعه ولا الصوري فانه وان
كان ممكنا كانقلاب الماء الى الهواء لكنه لم يسمع
فيما نحن فيه فالحمل على ما ذكر اولى وانما قدم الاجوف
على الناقص لتأخر حرف العلة في الناقص

سمی بالاجوف لخلو وسطه الذی هو بمنزلة الجوف
للحیوان عن الحرف الصحیح قوله واما الناقص
قدمه علی اللفیف لوحدة حرف العلة فیه وتعددها
فی اللفیف وانما سمی به لنقصانه من الحرکة حالة
الرفع ومن الحرف حالة الجزم قوله واما اللفیف
ماخوذ من اللف وهو الاجتماع والاختلاط سمی
به لاجتماع حرف العلة او الاختلاطهما بالحرف
الصحیح قدمه علی المضاعف لیذکر ما یجانسه
من القسمین المتقدمین للمعتل ولکون
المضاعف وکذا المهموز من توابع المعتلات
وملحقاتها فیکون جنس المعتل بمنزلة
الاصل بهذا الاعتبار والمضاعف بمنزلة
الفرع والاصل مقدم علی الفرع قوله الاول
لفیف مقرون سمی به لاقتران حرف العلة فیه
قدمه علی قسیمه لکون معنی الاجتماع فیه
اتم واوفی بخلاف المفروق واوفی بخلاف المفروق
اذ الاقتران یجامع الاجتماع ویناسبه
والافتراق یفارق الاجتماع ویباینه ومن
قدم المقرون علی المفروق فقد نظر الی کون

فائه حرف علة وهو مقدم علی العین
کذا فی بعض الشروح اعلم ان تقسیم
اللفیف مطلقا علی هذین القسمین مبنی
علی کون المقسم فعلا واما اللفیف مطلقا فهو
ما فیه حرفان او ثلثة احرف من حروف العلة
سواء کان فی الفاء واللام او فی العین واللام
کما ذکر فی المتن او فی الفاء والعین یوم وویل
او کان جمیع حروفه حرف علة نحو واو
ویاء واصل الاول وَوَوٌ او وَیَوٌ بفتحتین
لم یبق علی حاله ولم یقلب لامه الفا مع
محل التغییر حتی لا یلزم الانتقال من الاثقل
الی مثله ان کان اصل العین واوا والی
الثقیل ان کان اصل العین یاء فقلبت
عینه الفا فقیل واو فحینئذ یلزم الانتقال من
الاثقل الی الاخف وخلل فمه فانهم قالوا
بکراهة الاول دون الثانی واصل الثانی ییی
بالیاءآت الثلاث بالاتفاق فلم یبق علی حاله
ایضا ولم یقلب لامه الفا لئلا یلزم الانتقال
من الثقیل الی مثله فقلبت عینه الفا

اَوْوَیَوٌ صح

فحصل الانتقال من الثقيل الى الاخف
وهو غير مكروه ثم جعلت لامه همزة للتخفيف
كذا حققوه فى موضعه **قوله** واما مضاعف
اه اسم مفعول من ضاعف يقال له الاصم لتحقق
الشدة فيه بالادغام واهل الجاهلية يسمون
رجبا شهر الله الاصم قال الخليل انما يسمونه
بذلك لانه لا يسمع فيه صوت مستغيث ولا حركة
قتال ولا قعقعة سلاح لكونه من الاشهر الحرم التى
لا قتال فيها واستحق شهر رجب لهذا الاسم لتقدمه
على غيره من الاشهر الحرام على ان هذا سبب التسمية
وجواز الاطلاق لعلة التسمية والاطلاق فلا
يلزم ان يسمى كل من الاشهر الحرم بذلك الاسم تأمل
قدم على هذا الباب على باب المهموز لكونه اقرب
الى الصحيح من المهموز لان ابدال الياء من احدى
حرفي التضعيف فى مواضع مخصوصة وحسن الهمزة
فى مواضع شتى ولا يذهب عليك ان هذا الوجه
يقتضى ان يذكر المهموز عقيب المعتل وهو ظاهر
والوجه ان يقال انما قدمه على المهموز لكثرة اقسامه
بخلاف المضاعف وهو فى الثلاثى قسم واحد ومع الرباعى

قسمان

قسمان فكان اقل عددا منه والاقل قبل الاكثر **قوله**
حذفت حركة الدال وانما حذفت ولم تدغم معها
ليتصل الاول بالثانى اذ لو بقى على الحركة لتخللت
بينهما فاصلة ولا ادغام مع الفاصلة واشترط تحريك
الثانى لانه يلزم ظهور الاول بتلفظ الثانى والساكن
كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره كذا قالوا
قوله الادغام هو فى اللغة الاخفا والادخال وفى
الاصطلاح ما ذكر فى المتن **قوله** فى الاخر بكسر الخاء
لا بفتحها فالاولى ان يأتى الاول موضع الاخر اللهم
الا ان يراد بالاحد معين بحمل اضافته على العهد
قوله وهو على ثلاثة انواع اه اى اجتمعا المتجانسين
على ثلاثة اقسام بارجاع الضمير الى الاجتماع المذكور
التزاما لا الى الادغام **قوله** فالنوع الاول واجب
اى القسم الاول من الاجتماع واجب الادغام بارجاع
الضمير المستتر فيه الى الادغام لا الى المبتدا **قوله**
وهو ان يكون اه اى واجب الادغام حين ان
يكون الحرفان اه بارجاع الضمير الى الوجوب المذكور
ضمنا وتقدير الظرف المضاف فيحصل المعنى
ان اجتماع المتجانسين على ثلاثة اقسام القسم

الاول ما يجب فيه الادغام وهذا الوجوب
اذكان اه والقسم الثاني ما يجوز فيه الادغام
وذلك الجواز اذكان اه والقسم الثالث ما يمتنع
فيه الادغام وامتناعه اذكان اه فعبارة المتن
لا تخلو عن المسامحة ولم يحمل على ما يقتضيه
الظاهر وهو جعل الاقسام للادغام لا للاجتماع
لان جعل الممتنع من قسم الادغام مشكل
فليتامل **قوله** نقلت حركة الدالفات قيل الحركة
من صفات الالفاظ وهي من الاعراض
لا تقبل الانتقال فما معنى النقل ههنا قيل
المراد نقل مثلهما لا عينهما فلا اشكال **قوله**
اما بالفتحة اه حركت بها للخفة وبالضم للاتباع
ولو لم يكن العين مضموما لا يتحرك بالضمة
وحركت بالكسرة الاولوية تحريك الساكن
بالكسرة لانها لقلتها تناسب العدم او لان
السكون بمعنى الجزم عوض عن الكسر بمعنى
الجر فعكس التعويض لاجل الحاجة **قوله**
لكون سكونها عارضا تعليل للتحريك مطلقا
يعني جواز تحريكها باعتبار عروض السكون

حتى

حتى لو كان سكونها اصليا كما في القسم الثالث لم يجز
تحريكها والمراد بعروض السكون ان يكون
في الاصل متحركا ثم اسكن لا ان يكون حصوله
بسبب من الاسباب فلا يرد عليه مددت وامددت
فانهما كلتان مستقلتان متصل باخرهما ضمير بارز
ليس لهما اصل اخذتا منه بخلاف مثل امدد
فانه ماخوذ من صيغة المضارع المتحرك الاخر
ولهذا قيل بعروض السكون فيه وباصالته فيهما
ولو كان بسبب اتصال الضمير **قوله** نحو
مددن امتنع فيه الادغام لامتناع تحريك الدال
الثانية اذ لو حركت يلزم الخروج عن الاصل وهو
لزوم السكون فيما قبل الضماير المرفوعة المتحركة
مع حصول التخفيف المقصود في الادغام
بسكون الثاني **قوله** احد حروفه الاصلية همزة
اه قيد الاحد بيان للواقع اذ لا يوجد فعل
بالاستقراء في اصله همزتان والتقييد بالاصلية
احترازا عن مثل اخرج واكرم فان الهمزة
فيه زائدة فلا يسمى مهموزا لا يقال اخذ الهمزة
في تعريف المهموز مناف لمقصود التعريف لان

هذا تعريف لفظي ولا يتحاشى عن امثاله في
التعريفات اللفظية قوله نحو اخذ وسأل وقرأ
اورد ثلاثة امثلة اشارة الى اقسامه الثلاثة
ولهذا نترك المثال عند ذكر كل قسم قوله يقال
لها الابواب السبعة لا يخفى عليك ان هذا
مبني على جعل اقسام المهموز جميعا بابا وقسمي
اللفيف بابا والا كانت عشرة لا سبعة لكن
يرد عليه انهم جعلوا كل قسم من المعتل الفاء
والعين واللام بابا براسه ولم يجعلوا اقسام
المهموز كذلك ويمكن دفعه بان لحروف العلة
باعتبار الفاء والعين واللام احكاما كثيرة وابحاثا
طويله يليق ان يجعل كل قسم بابا براسه
بخلاف الهمزة بالاعتبار المذكور فانها ليست
بتلك المثابة واما احكام كل من قسمي اللفيف
فاكثرها يعرف بالابواب الثلاثة للمعتل فاكتفي
فيه بباب واحد فصارت لهذه النكتة سبعة
ابواب والله اعلم بالصواب قيل انما انحصرت
الابواب في سبعة لان كل كلمة لا يخلو من
ان يكون في تركيب حروفها حرف علة او لا فان
او ملحق بحرف العلة

كان

كان الثالث فهو الصحيح وان كان الاول فلا
يخلو من ان يكون على سبيل الانفراد او
على سبيل الاجتماع فان كان الاول فلا يخلو
اما ان يكون في مقابلة الفاء او العين او اللام
فالاول المثال والثاني الاجوف والثالث الناقص
وان كان على سبيل الاجتماع فهو اللفيف هذا
اذا كان فيه حرف علة واما اذا كان فيه ملحق
بحرف علة فلا يخلو من ان يكون على سبيل
الانفراد او على سبيل الاجتماع فان كان المضاعف
الثاني فهو وان كان المهموز الاول فهو هذا
اخر ما اردنا ايراده وتبيينا بعض ما كان
مراده بنظم ما نشر من الفوايد وضم ما سنح
لي من الزوايد وبالله التوفيق وبيده
ازمة التحقيق

٤